

إسهامات علماء الإسلام في وضع أصول وضوابط تحقيق المخطوطات "الإمام السيوطي نموذجاً"

Contributions of the Islamic Scholars in Establishing the Origins and Controls of the Investigation of Manuscripts "Imam Al-Suyuti as a Model"

د. بغداد غربي
جامعة حسبيّة بن بوعلّي بالشلف
baghdadgharbi@yahoo.fr

ملخص

انتشر في بداية القرن التاسع عشر للميلاد ظاهرة نشر النصوص المخطوطة من طرف الباحثين في هذا المجال، وممن اشتهر بذلك المستشرقين بسبب حيازتهم لهذه النصوص المخطوطة، فساد الاعتقاد عند الكثير من الباحثين المسلمين أن علم تحقيق المخطوطات لم يتكون إلا في القرن التاسع عشر، وأن أول من أسسه هو المستشرق الألماني برجستراسر وغيره من المستشرقين، على الرغم من وجود الكثير من القواعد التي وضعها علماء الإسلام وخاصة علماء الحديث منهم والتي تتعلق بضبط النصوص واصلاحها كمقابلة النسخ وضبط الروايات، وإصلاح الخطأ، ومعالجة التصحيف والتحريف، وغيرها من الآفات التي تطرأ على النص المخطوط، ولا تزال هذه الضوابط والاجتهادات مغفولة عنها إلا عند النزر اليسير من الباحثين المعتمنين بهذا المجال، فبقيت بذلك جهود العلماء مغمورة غير معروفة، فكان من الواجب تجاه هؤلاء العلماء إبراز جهودهم في هذا المجال وسبقهم إليه، وذلك باخذ عينة تتمثل في كتابات العالم المحدث والمؤرخ جلال الدين السيوطي رحمه الله.

الكلمات الدالة: الحضارة الاسلامية، المخطوط، التحقيق، التراث، علماء الاسلام، السيوطي.

Abstract

At the beginning of the 19th century, the phenomenon of the publication of manuscript texts by scholars in this field, known to orientalists because of their possession of these texts, was widespread. The belief of many Muslim scholars was that the science of manuscripts was not formed until the 19th century. Founded by the orientalist German Bergstrasher and other orientalists, although there are many rules developed by scholars of Islam, especially modern scholars, which relate to the control and repair of texts such as counter-copying and tuning novels, and repair error, and treatment of desertification and distortion, and other pests that affect He saw the text of the manuscript, and these controls and jurisprudence is still overlooked by a small number of researchers who are interested in this field, so the efforts of scientists remained obscure unknown, and it was necessary to these scientists to highlight their efforts in this area and preceded them, taking a sample is in the writings The modern world and historian Jalal al-Din al-Suyuti

Keywords: Islamic Civilization, Manuscript, Investigation, Heritage, Islamic scholars, Suyuti.

مقدمة

بالنسخة الأم، وذلك إمعاناً في الدقة وكشف الخلل الوارد في النسخة الثانوية التي بحوزة الطلبة-إن وجد-، وهو إجراء يصبوا إلى جعل النسخ المتعددة موحدة المضمون بما يوافق نسخة المؤلف، يقول السيوطي رحمه الله: "عليه -يقصد طالب العلم- أن يقابل كتابه بأصل شيخه وإن أجازته"⁽³⁾، ويقول في موضع آخر: "فإذا نسخته فلا ينقل سماعه إلى نسخته إلا بعد المقابلة المرصية، وكذا لا ينقل سماعاً ما إلى نسخته إلا بعد مقابلة مرصية"⁽⁴⁾.

ولم ينفرد الإمام السيوطي بهذا الأصل المتعلق بمقابلة النسخ، بل نجده عند جل علماء الحديث؛ فقد ذكر ابن عبد البر رحمه الله (ت: 463هـ) فصلاً بعنوان: باب معارضة الكتاب⁽⁵⁾، وذكر الخطيب البغدادي رحمه الله (ت: 463هـ) باب وجوب المعارضة بالكتاب لتصحيحه وإزالة الشك والارتياح⁽⁶⁾، وذكر أيضاً باب المقابلة وتصحيح الكتاب⁽⁷⁾، وذكر القاضي عياض رحمه الله (ت: 544هـ) باب التقييد بالكتاب والمقابلة⁽⁸⁾، كما ذكر ابن الصلاح رحمه الله (ت: 643هـ) باباً بعنوان: من نسخ كتاباً فعليه مقابله وبين طرق ذلك، وذكر ابن دقيق العيد رحمه الله (ت: 702هـ) فصلاً بعنوان: المقابلة وكيفيةها⁽⁹⁾، وذكر ابن جماعة رحمه الله (ت: 733هـ) فصلاً بعنوان: النوع السابع: إذا صحح الكتاب والمقابلة على أصله⁽¹⁰⁾.

وإذا كانت عملية البحث عن النسخ المختلفة للنص الواحد (المخطوط) ثم ترتيبها حسب الأهمية واختيار النسخة الأم من هذه النسخ-والتي عادة ما تكون نسخة المؤلف-، ثم عرض النسخ الأخرى على النسخة الأصلية الفروق بينها والخلل الوارد في بعضها أو كلها، ثم تصحيح هذا الخلل وهذه الأخطاء يعتبر أهم إجراء في عملية تحقيق المخطوط؛ فإن السيوطي وغيره من علماء الإسلام قد عملوا بهذه الإجراءات من أجل ضبط النصوص والبعد بها عن الغلط والخلل، وإمعاناً في التدقيق والتحري، يُعتبر لبنة كبيرة وضعها السيوطي وغيره من علماء الحديث في علم تحقيق النصوص المخطوطة.

ثانياً: إصلاح النص

عملية إصلاح النص من بين النقاط التي ذكرها الإمام السيوطي في مجال قواعد تحقيق المخطوطات، وهي مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها في سبيل إصلاح النص وترميمه، ونذكر هذه الإجراءات في النقاط التالية:

1- ضبط الملتبس من الأسماء

فقد ذكر السيوطي في كتاب تدريب الراوي أنه ينبغي أن يكون الاعتناء بضبط الملتبس من الأسماء أكثر، وذلك نظراً لأنها لا تستدرك بالمعنى كما هو الحال بالنسبة للألفاظ الأخرى المتعلقة بالمعنى العام للنص، التي يمكن إصلاحها في حال وقوع التصحيف أو التحريف، من خلال إدراك المعنى العام للكلام من ناحية، ووجود ما يدل على معناها مما يسبقها من الكلام أو ما يلحقها من ناحية أخرى، يقول السيوطي: أما الأسماء "فإنها لا تستدرك بالمعنى ولا يستدل عليها بما قبل ولا بعد"⁽¹¹⁾.

من المتعارف عليه حديثاً والذي يكاد يسلم به هو اعتقاد الكثيرين سبق الغربيين إلى إنشاء علم تحقيق المخطوطات، فلا تكاد تجد مصدراً يتناول هذا الموضوع إلا وأشير إلى المستشرقين بالسبق والأفضلية في إنشائها أمثال المستشرق الألماني بيرجستراسر Bergstrasser والإنجليزي وليام رايت W. Wright والألمانيغوستاف يان G. Jahn والفرنسي هارتفيج ديرنبورج H. Dernbourg. وإن كان فضل هؤلاء لا ينكر في مجال علم تحقيق المخطوطات- ولا يلتفت إلى جهد علماء الإسلام- ولو بالإشارة - إلى ما وضعوا من أصول وقواعد التثبت في نقل العلوم والنصوص المكتوبة والآليات التي تعالج بها هذه النصوص للوصول إلى أصولها الصحيحة الخالية من آفات التصحيف والتحريف وغيرهما مما تتعرض له النصوص المكتوبة فتغيرها عن الوجه الصحيح الذي تركها عليه مؤلفها.

إن اهتمام علماء الإسلام بأساليب تلقي العلم والعناية بطرق نقله إلى طلابهم من أشد الدلالات على إسهام هؤلاء في وضع قواعد ضبط النصوص وتحقيقها، فقد ذكر الإمام السيوطي جزءاً غير يسير في الحديث عن مراتب تلقي العلم والألفاظ الدالة على ذلك، منعاً للاشتباه أو التمويه والتدليس في ذكر طريقة تلقيه، وجعل السماع من الشيخ مشافهة أعلى هذه المراتب، ثم القراءة على الشيخ، ثم الإجازة، فالمناول، فالكتابة، فالوجادة، ثم جعلوا لهذه المراتب ألقافاً معينة تدل عليها، كسمعت فلانا يقول، دلالة عن مرتبة السماع، وقرأت على فلان عند القراءة على الشيخ⁽¹⁾.

إن هذه الضوابط التي وضعها علماء الحديث والمراتب في تلقي العلم لهو من أهم القواعد الموضوعية في ضبط العلم وتحقيق الرواية والبعد بها عن التغيير والتبديل، فهي إجراءات احتياطية أولية للحفاظ على النصوص أثناء تناقلها على الأصل التي هي عليه دون تغيير ولا تبديل⁽²⁾.

ولم يكتف علماء الإسلام في سبيل الحفاظ على النصوص المنقولة- بوضع هذه الضوابط (طرق نقل العلوم) فحسب، بل عمدوا إلى وضع قواعد وضوابط علمية دقيقة لتحقيق النصوص المكتوبة والوصول إلى صورها الصحيحة، وهذه الآليات تتطابق في كثير من صورها وأشكالها مع ما نسميه اليوم بقواعد تحقيق المخطوطات، حيث ذكر الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله جملةً طيبة منها في عديد من مصنفاته وبخاصة كتابي المزهرة وتدريب الراوي، وسنورد باختصار فيما يأتي بعض هذه الضوابط والأصول:

أولاً: مقابلة النسخ المتعددة للنص المخطوط

لقد ألح علماء الحديث على ضرورة مقابلة النسخ المتواجدة عند طلب العلم بنسخة أرفع منها تكون عند الشيخ بحد ذاته، ومكتوبة بخط يده، وهي ما نسميه في علم تحقيق المخطوطات

وذلك بوضع حروف صغيرة تحتها في النص أو بوضع خط صغير فوقها حتى لا يشته المعجم بغير المعجم⁽¹⁷⁾، يقول صاحب الاقتراح: وإذا وقع في الرواية خلل في اللفظ فالذي اصطاح عليه ألا يغير حسماً للمادة، إذ غير قوم الصواب بالخطأ ضنا منهم أنه الصواب، وإذا بقي على حاله ضبب عليه وكتب الصواب في الحاشية⁽¹⁸⁾

6- معالجة التصحيف والتحريف الوارد في النص

إن من أبرز الآفات التي تلحق المخطوط ما يتعرض له من تصحيف وتحريف⁽¹⁹⁾، وعادة ما يقع ذلك بسبب خطأ النسخ وعدم التدقيق في رسم الكلمات وما يحدث لهم من وهم في ذلك؛ إما بسبب العجلة التي تقتضيها مهنة الوراق، نظراً لارتباطها بعائد مادي، وإما بسبب نقص في ثقافة النسخ بما ينسخون من علم، فلا يحيطون بحقيقة بعض المصطلحات والألفاظ الخاصة بذلك العلم، ونظراً لخطورة هذه الآفة التي تتعرض لها النصوص والمخطوطات؛ دأب كثير من العلماء على ضرورة التصدي لها بالتدوين والتأليف حتى أفردوا لها تصانيف خاصة تسمى بكتب التصحيف والتحريف⁽²⁰⁾.

وقد أفرد السيوطي رحمه الله لهذه المسألة فصلين في كتابيه الزهر وتدريب الراوي، حيث تحدث عنه في الزهر بعنوان: معرفة التصحيف والتحريف، ويبيّن أنه آفة لا يسلم منها أحد، مستدلاً على ذلك بقول الإمام أحمد، وعرفه - أي التصحيف - بقول المعري: أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب⁽²¹⁾، وذكر أنه فنٌ جليل لا يحققه إلا الحدّاق⁽²²⁾، وقد نص علماء الحديث على جواز تصحيح التصحيف والتحريف في النص الذي وقع فيه مع منع بعضهم ذلك⁽²³⁾.

إن التفات العلماء إلى ظاهرة التصحيف والتحريف في النصوص المكتوبة والدعوة إلى ضرورة تصحيح ذلك ووضع المصنفات العديدة للاعتناء بهذه الظاهرة وأسبابها وأنواعها وكيفية تصحيحها، مع إحصائهم للكلام والألفاظ التي يقع فيها التصحيف والتحريف، وضبط ذلك ضبطاً دقيقاً ليدل على البراعة التي وصل إليها هؤلاء العلماء في وضع ضوابط نقل العلم والحفاظ عليه، وهي لبنة لا يمكن إغفالها من لبنات علم وضوابط تحقيق المخطوطات.

7- التصحيح والتضييب والتمريض

اصطلاحات المتقدمين في تدوين ونسخ المخطوطات من أهم ما يجب على المحقق معرفته والاطلاع عليه ليكون على علم وبيّنة بمحتوى المخطوط وما تدل عليه تلك الرموز والاصطلاحات، ثلثا يقع في الوهم والغلط ويعمل على الحكم على هذه الاصطلاحات بأحكام خاطئة تدفعه إلى تحريف وتصحيح الصواب بالخطأ بسبب الجهل بهذه المصطلحات، لذلك شدد علماء الحديث على ضرورة التقيد بالاصطلاحات المعروفة والمشهورة بين الكتاب والنسخ وأن لا ينفرد بكتابة شيء اصطاح

ويعضد كلام السيوطي ما ذكره ابن دقيق العيد في قوله: "ومن عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكل، فيضرقوا حروف الكلمة في الحاشية، ويضبطوها حرفاً حرفاً... ومن أشد ما ينبغي أن يعتني به أسماء البلاد الأعجمية، والقبائل العربية"⁽¹²⁾

وهذا مما يجب في مجال تحقيق النصوص والمخطوطات، ومن الضوابط المتعارف عليها في هذا الفن، حيث يجب إعجام وشكل الأسماء المبهمة التي يحتمل نطقها أكثر من شكل، كما يجب توضيح معاني هذه الألفاظ إن كانت مبهمة بالكامل في الحاشية، وهذا يدخل كله في باب إصلاح النص وترميمه.

2- ضبط الأعلام والمشكل من الألفاظ والمصطلحات

وذلك بكتابتها في الهامش أو الحاشية بالشكل والإعجام كي لا يختلط الشكل في داخل النص بالحروف الواقعة في السطر تحتها أو فوقها فيشكل على القارئ ذلك، وهذا في صميم عمل المحقق في إصلاح النص المحقق من خلال من خلال ضبط المصطلحات والأعلام وشكلها لمعرفة كيفية نطقها⁽¹³⁾.

3- تخريج الساقط من الحديث في الحواشي (اللقح)

وهذا ما نسميه بعملية ترميم النص وإثبات ما سقط منه وهي عملية مهمة يقوم بها المحقق تنتج عن عملية المقابلة بين نسخ النص المخطوط فيكمل النص الناقص في النسخة بسبب عوامل مختلفة تتعرض لها المخطوطة إيماناً تكون طبيعية كالرطوبة والأرض وتآثيرها في الورق، أو بشرية تنتج عن خطأ يقع للنسخ، كانتقال النظر وغيره، وقد نعته السيوطي باللقح أو الإلحاق، "وهو أن يخط من موضع سقوطه في السطر خطاً صاعداً لفق معطوفاً بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللقح"⁽¹⁴⁾

يقول صاحب الاقتراح: وإذا وقع سقط فالمختار من الاصطلاح أن يخرج له من بين الأسطر تخريجا لا يمدد كثيراً، ثم يكون في قبالة ذلك الساقط مكتوباً على جهة اليمين إلى الناحية العليا⁽¹⁵⁾.

4- حذف ما ليس من الكتاب

ويكون ذلك في حال ورود شيء في النص ليس منه، فيجب حذفه بعد التأكد من دخوله عليه، وهذا في صميم ضبط النص وإصلاحه، وهو مقابل للّقح ومكمل له، وبالعاملتين يتم الحصول على النص الكامل الخالي من الزيادة والنقصان، وفي هذا الشأن ذكر السيوطي عنصراً تحت عنوان: حذف ما ليس من الكتاب، ثم بين الطريقة التي يتم بها معالجة هذه الزيادة الدخيلة على النص بالضرب أو الحك أو المحو فقال: يخط فوق المضروب عليه خطابينا دالا على إبطاله مختلطاً به ولا يطمسه⁽¹⁶⁾.

5- ضبط الحروف المهملة

وهذا داخل في عملية ترقيم النص وضبطه، حيث ذكر السيوطي في تدريب الراوي ضرورة ضبط الحروف المهملة

فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها⁽³⁰⁾.

وفي ختام هذه الكلمة المقتضبة حول إسهامات الإمام السيوطي في علم تحقيق المخطوط يمكن القول: إن ما تم تحصيله في هذه المداخلات لا يمثل إلا نذرا يسيرا من إسهامات علماء الإسلام بعامة، وعلماء الحديث بخاصة في وضع قواعد تحقيق النصوص، منع من ذكرها كلها التقيد بموضوع المداخلات المتمثل في إسهامات الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى بخاصة، فما كان فيها من صواب وتوفيق فمن الله وحده فله الحمد والمنة.

الهوامش

- 1- ينظر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 1431هـ، ج1، ص: 526 وما بعدها.
- 2- ينظر تدريب الراوي، ص: 530 وما بعدها.
- 3- السيوطي، تدريب الراوي، ص: 627.
- 4- تدريب الراوي، ص: 647.
- 5- ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبيالشبّال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ/ 1994م، ج1، ص: 336.
- 6- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تح: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ/ 1983م، ج1، ص: 278.
- 7- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 237.
- 8- القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقبيد السماع، تح: السيد احمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط1، 1970م، ص: 146.
- 9- ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تح: قحطان عبد الرحمن الدوري، دار العلوم، الأردن، ط2، 2007م، ص: 386.
- 10- ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله الشافعي، تذكرة السامع والمتكلم، في آداب العالم والمتعلم، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط3، 1433هـ/ 2012م، ص: 132.
- 11- السيوطي، تدريب الراوي، ص: 616.
- 12- ابن دقيق العيد، الاقتراح، ص: 380، 381.
- 13- السيوطي، تدريب الراوي، ص: 615.
- 14- تدريب الراوي، ص: 631. الاقتراح، ص: 388. القاضي عياض، الإلماع، ص: 162 وما بعدها.
- 15- ابن دقيق العيد، الاقتراح، ص: 394.
- 16- تدريب الراوي، ص: 636.
- 17- نفسه، ص: 618. الخطيب البغدادي، الكفاية، ص: 241 وما بعدها.
- 18- ابن دقيق العيد، الاقتراح، ص: 388.
- 19- التصحيح هو تغيير في نقط الحروف المتماثلة مثل الباء والتاء والياء والجيم والحاء والخاء، فيتغير المعنى بتغير هذه النقاط على الحروف فتخرج الكلمة عن أصلها الأول إلى كلمة أخرى ذات مدلول مغاير، ولا يتم الكشف عن ذلك إلا بما يدل على معنى الكلام مما يسبق هذه الكلمة أو يلحقها، أما التحريف فهو تبديل يقع على الحروف المتشابهة في الرسم مثل الراء والدال فيظن الناسخ احد الحرفين هو الآخر فيحرفه فيتغير بذلك معنى الكلام ويتم الكشف عنه بطريقة الكشف عن التصحيح.
- 20- هناك مؤلفات كثيرة في موضوع التصحيح والتحريف منها: تصحيح العلماء لابن قتيبة (ت: 286هـ)، ما صحف فيه الكوفيون للصولي (ت: 335هـ)، التنبيه على حدوث التصحيح لحمزة بن حسن الأصفهاني (ت: 350هـ)، شرح

عليه في نفسه لا يعلمه غيره فيؤدي ذلك إلى حدوث الخلل في المخطوطة أثناء النسخ أو التصحيح والتحقيق، وفي هذا الشأن يقول الإمام السيوطي في تدريب الراوي: "ومن ذلك عدم الكتابة برموز لا يصطلح عليها ولا يعلمها غيره"⁽²⁴⁾، وفي حال فعل ذلك اشترط العلماء ضرورة توضيح هذه الرموز والاصطلاحات وبيان مدلولاتها في مقدمة الكتاب أو في خاتمته⁽²⁵⁾.

ومن هذه الاصطلاحات علامة التضييب والتريض وعلامة التصحيح، أما التصحيح فهو وضع كلمة صح على كلام صحيح من حيث الرواية والمعنى، وهو عرضة للشك أو الخلاف، وخلافه التضييب الذي هو مرادف لمصطلح التريض، وهو وضع خط على الكلام أوله صاد للدلالة على انه كلام ثابت من حيث النقل فاسد من حث المعنى، أو انه مصحف أو ناقص⁽²⁶⁾.

والإشارة إلى هذه المصطلحات من طرف علماء الحديث والدلالة على معانيها من أهم الخدمات التي قدمها هؤلاء العلماء للمحققين وقواعد تحقيق النصوص وهي داخلته فيما يجب على المحقق معرفته والتزود به كي يصل إلى تحقيق صحيح كامل يرجع النص المكتوب إلى الوجه الصحيح الذي تركه عليه صاحبه.

ولم يكتف العلماء بوضع هذه القواعد التنظيرية لعلم تحقيق المخطوطات فحسب، بل تعدى الأمر إلى وضع الشروط التي يجب أن تتوفر في ممتحن هذه المهنة الشريفة، وإن مما وقفت عليه عند الإمام السيوطي في هذا الشأن هو قضية الأمانة العلمية، والتثبت، وعدم التسرع في إصلاح شيء في الكتاب إلا بعد التثبت والتروي والتدقيق في ذلك، ومن مقتضيات هذه الأمانة العلمية اشتراطه عدم تغيير الخلل بصفة مباشرة داخل النص بل الإشارة إلى ذلك في الحاشية، يقول السيوطي: " وعلى كاتب التسميع التحري، وبيان السامع والمسمع والمسموع، بلفظ غير محتمل، ومجانبة التساهل فيمن يشبهه، والحذر من إسقاط بعضهم لغرض فاسد"⁽²⁷⁾، وحذر صاحب الاقتراح من التسرع، وعدم التثبت في إصلاح الخلل في النص، فيقع المحقق في نفي الصحيح وإثبات الخطأ نتيجة لذلك⁽²⁸⁾.

ومثل هذا يقع كثيرا لمن يتمرس في علم تحقيق المخطوط وعمل التحقيق فيتسرع في تغيير بعض الكلمات، ظنا منه أنها مصحفة أو محرفة، وذلك بسبب عدم تمكنه من اللغة وقلته علمه بألفاظها الواسعة، أو يبادر إلى إصلاحها بسبب عدم إحاطته بالقراءات القرآنية وغيرها من الضروب والأمثلة مما يقع بسبب التسرع وعدم التثبت.

وفي هذا المعنى يقول الجاحظ: "ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحا أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورفات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرد إلى موضعه من اتصال الكلام"⁽²⁹⁾. وتتويجا لذلك كله يقول عبد السلام هارون: "ليس تحقيق المتن تحسينا أو تصحيحا، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ،

- 24- نفسه، نفس الصفحة.
25- تدريب الراوي، ص: 634. القاضي عياض، الاطلاع، ص: 166 وما بعدها.
26- تدريب الراوي، ص: 643.
27- الاقتراح، ص: 388.
28- الجاحظ، كتاب الحيوان، ج1، ص: 79 نقلا عن: عبد السلام محمد هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ / 1998م، ص: 53.
29- عبد السلام محمد هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص: 48.
- ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري (ت: 382هـ)، تصحيف المحدثين للدارقطني (ت: 385هـ)، التصحيف والتحريف للبلطي (599هـ). وغيرها من الكتب.
20- السيوطي، المزهري، ص: 353.
21- تدريب الراوي، ص: 775 وما بعدها.
22- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 247.
23- السيوطي: تدريب الراوي، ص: 619.

Copyright of Revue Académique des Études Sociales et Humaines is the property of Hassif Benbouali University of Chlef and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.